

رسالة

الدكتور علاء الدين العلوان

مدير منظمة الصحة العالمية

لإقليم شرق المتوسط

بمناسبة

اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ

31 أيار/ مايو 2015

ينصّب تركيز اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ هذا العام على وقف الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، الذي يهدد منطقتنا وصحة شعوبنا بالعديد من الأخطار. ولذا أهيب بكافة الأطراف المعنية لكي تتكاتف جهودها معاً من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

إن منتجات التبغ غير المشروعة تشق طريقها من وإلى الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية بإقليم شرق المتوسط، حيث يجري تهريب السجائر، وتبغ النارجيلة (الشيشة)، وتبغ المضغ عبر حدود هذه الدول. وفي كل عام، تخسر حكومات العالم 45.5 مليار دولار من الإيرادات بسبب الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ. وفي بعض الدول، يمثل الاتجار غير المشروع ما يصل إلى نحو نصف حجم سوق منتجات التبغ. ويمثل انتشار الاتجار غير المشروع خاصة في الدول المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل خطراً كبيراً يحدق بالعديد من دول الإقليم. وينذر هذا النشاط التجاري غير القانوني بعواقب كارثية تهدد المكاسب التي أحرزناها في معركة مكافحة التبغ؛ إذ يفضي انتشار منتجات التبغ المهربة على نطاق واسع إلى زيادة تعاطي منتجات التبغ ومن ثم إصابة مستخدميها بالكثير من الأمراض الخطيرة.

ورغم أن السجائر هي أكثر منتجات التبغ غير القانونية انتشاراً وتهريباً، لكنها ليست المنتج الوحيد الذي يتم تهريبه. فقد زادت الكميات المهربة من تبغ المضغ التي تم ضبطها من 8 أطنان في عام 2012 إلى 38 طن في عام 2013، أما تبغ النارجيلة فقد زادت الكميات المهربة التي تم ضبطها من 69 طناً إلى 75 طناً في الفترة نفسها. ولا تخضع هذه المنتجات للضرائب أو القوانين التنظيمية، كما لا تحمل أي تحذيرات صحية، ولا تستوفي شروط الوسم أو التغليف العادي الموحد. وهذا يجعلها أرخص وبالتالي متاحة على نطاق أوسع، خاصة للشباب والفقراء، ويؤدي ذلك إلى إضعاف تأثير سياسات أو تدابير مكافحة التبغ التي تتخذها الحكومات المختلفة.

ويشكل استخدام منتجات التبغ خطراً بالغاً على الصحة العامة. فنحو 6 ملايين شخص يلقون حتفهم كل عام بسبب الاستخدام المباشر للتبغ والتعرّض لدخانته. وتؤكد إحصاءاتنا الارتفاع الشديد في معدلات استخدام التبغ في العديد من دول إقليم شرق المتوسط، حيث يتعاطي التبغ 36٪ من المراهقين الذين تتفاوت أعمارهم بين 13 و15 عاماً و32٪ من الأفراد الأكبر من 15 عاماً، بل إن معدلات انتشار استخدام التبغ تتخطى في بعض الدول أكثر من 50٪ بين الرجال.

ويمثل تعاطي التبغ أيضاً تحدياً جسيماً في العديد من البلدان يهدد الجهود والمبادرات الجارية للوقاية من الأمراض غير السارية التي تُعد، خاصة أمراض القلب والسكتة الدماغية وأمراض السرطان وأمراض الرئة المزمنة والسكري، السبب الرئيسي للوفاة المبكرة في دول إقليم شرق المتوسط فهي مسؤولة عن أكثر من 57٪ من إجمالي الوفيات. ويرتبط ثلثا حالات الوفاة المبكرة بالتعرّض لعوامل الخطر الشائعة بما في ذلك استخدام التبغ.



المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

ولحسن الحظ هناك حل لكل مشكلة. وحل هذه المشكلة هو بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ، وهو أول بروتوكول في إطار اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، التي تُعد أول اتفاقية في العالم على الإطلاق تُعنى بالصحة العامة. وسيثمر القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ عن انخفاض الاستهلاك وتخفيض معدلات الوفاة المبكرة وزيادة إيرادات الحكومات.

وإذا نجحنا في القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، ستجني الحكومات حول العالم 31.3 مليار دولار كل عام. وابتداءً من 2030 وما يليه، سيتم إنقاذ 164 ألف شخص من الوفاة المبكرة كل عام، أغلبهم من السكان في الدول المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل.

ولكن من الذي يقف وراء الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ؟ إنه خصم عنيد وصبور يتمتع بالنفوذ وشبكة قوية من العلاقات الوطيدة مع الشركاء والمتعاونين: ألا وهو شركات التبغ. ومنذ 2004، دفعت أربعة من كبرى شركات التبغ مليارات الدولارات لتسديد غرامات تسوية قضايا تهريب السجائر في أوروبا وكندا.

تسعى شركات التبغ لاختطاف بروتوكول الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ من خلال التواصل مع الدول لمناقشة حلول للاتجار غير المشروع وعقد الاجتماعات الوطنية والإقليمية في هذا الصدد.

لكن الطريق لمواجهة تحديات الاتجار غير المشروع واضح لا لبس فيه. فسريان بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ يتطلب تضافر الجهود الدولية للتحكم في سلسلة التوريد، ومن ثم فإنه يضع هذه المسؤولية على عاتق حكومات دول العالم.

في اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ، أوجّه النداء لدول الإقليم للانضمام إلى بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ والالتزام بأحكامه وبنوده.

